مجتمع

نيجيريا: 22 قتيلاً بانهيار مبنى مدرسة

قضى، أمس السبت، 22 شخصاً بانهيار مبنى مدرسة سانت أكاديمي في حي بوسا بوجي المؤلف من طابقين، في منطقة جوس بولاية بلاتو وسط نيجيريا. وأعلنت الشرطة أن 154 شخصاً حوصروا تحت الأنقاض، وجرى إنقاذ الجميع باستثناء القتلى. وأوضحت وكالة إدارة الطوارئ الوطنية النيجيرية أن 30 شخصاً لا يزالون في المستشفى، وأن جهود الإنقاذ انتهت في الموقع. وانهيار المباني شائع في أكبر دولة أفريقية على صعيد عدد السكان، في ظل التراخي في تنفيذ اللوائح الخاصة بعمليات التشييد واستخدام مواد دون المواصفات المطلوبة. (رويترز)

كولورادو: 3 إصابات بشرية بإنفلونزا الطيور

أعلنت المراكز الأميركية لمكافحة الأمراض والوقاية منها، أول من أمس الجمعة، أن ولاية كولورادو أبلغت عن ثلاث إصابات بسلالة «إتش 5» من إنفلونزا الطيور بين أشخاص يعملون في منشأة لتربية الدواجن. وقالت في بيان: «يعاني المصابون الثلاثة من أعراض خفيفة، وظهرت العدوى لديهم بعدما أعدموا طيوراً مصابة في منشأة للدواجن تفشت فيها سلالة إتش 5». وأكدت أن «لا مؤشرات لزيادة غير متوقعة في نشاط الإنفلونزا في كولورادو أو ولايات أخرى تأثرت بظهور السلالة بين الأبقار والدواجن». (رويترز)

المغرب: وظائف الأرياف ضحية الجفاف

تتضاءل فرص العمل بالنسبة إلى المزارعين في المغرب بعدما تراجعت المساحة الزراعية إلى 2,5 ملايين هكتار مقابل 4 ملايين في الموسم العادي بسبب الجفاف. وكانت المندوبية السامية للتخطيط في المغرب قد أعلنت في مايو/ أيار الماضي فقدان نحو 159 ألف فرصة عمل في الأرياف مقابل خلق نحو 78 ألف وظيفة في المدن، «ما يعني أن وضعية سوق الشغل لا تزال تعاني من آثار الجفاف». ويقول الخبير في القطاع الزراعي عبد الرحيم هندوف: «يرتبط مستوى البطالة بالتقلبات المناخية، والقطاع الزراعي يوظّف نحو ثلث السكان النشطاء، رغم أن مساهمته في الناتج الداخلي لا تتجاوز 14%». ويقول العامل مصطفى اللوباوي الذي يعرض خدمات لحصد الحبوب بآلة جرارة في ضواحي مدينة سطات (جنوب): «أصبح العمل قليلاً بسبب الجفاف». وفي بلدة دار بلعامري التي تطل على وادٍ جاف، يقول المزارع الشيلح البغدادي: «أنا عاطل من العمل بعدما فقدت أي أمل في محصول حبوب زرعتها في حقل صغير».

وتغادر أسرة بلعامري التي تضمّ خمسة أفراد في الصباح الباكر للعمل في قرية بضواحي مكناس، وهذه حال معظم المزارعين الصغار الذين يضطرون للهجرة بحثاً عن عمل. وكان المغرب قد راهن على تطوير الزراعات المروية الموجهة للتصدير منذ بدء تنفيذ مخطط «المغرب الأخضر» عام 2008، ورفع إجمالي ناتج القطاع من 63 إلى 125 مليار درهم (من 6 إلى 12 مليار دولار) خلال عشرة أعوام، لكن المفارقة أن هذا النمو لم ينعكس على التوظيف الذي لا يزال رهن التقلبات المناخية.

(فرانس برس)

في انتظار العمل الصعب (فاضل سنّا/ فرانس برس)

تونس: شواطئ عمومية غير صالحة للسباحة

تونس ـ **مريم الناصري**

تمتد الشواطئ التونسية على طول 1600 كيلومتر، لكن العديد من المناطق الشاطئية تشكو تلوثاً جعل قرابة 30% من الشواطئ العمومية غير صالحة للسباحة. وكشفت دائرة المحاسبات التونسية (حكومية)، عن زيادة الأنشطة البشرية على الشريط الساحلي الذي يعيش عليه نحو ثلثي السكان، حيث بات يتمركز فيه أكثر من 70% من الأنشطة الاقتصادية، إضافة إلى 90% من الأنشطة السياحية والصناعية، مشيراً إلى أن تلك الإشغالات، وبعضها من دون وجه قانوني، تسببت في بروز ظواهر سلبية من بينها اختلال المنظومة البيئية والانجراف البحري. وتحدّد جهات رسمية سنوياً قائمة بالشواطئ الصالحة للسباحة، بعضها متغير حسب تغير حالة الشاطئ، وبعضها ثابت بسبب ارتفاع نسب التلوث، والتي باتت تهدد الثروة البحرية. ولا يمتثل بعض المصطافين لقرارات المنع على الرغم من تعليق لافتات تحذر من السباحة بسبب تلوث المياه أو بسبب خطورة بعض الشواطئ التي تحتوي على صخور.

وتسجل العديد من الشواطئ وفيات سنوياً نتيجة الغرق، سواء بسبب الأحوال الجوية، أو مجازفة بعض المصطافين، أو بسبب السباحة في شواطئ يمنع فيها السباحة بسبب وجود صخور خطرة. وأفادت إدارة حفظ الصحة وحماية المحيط بوزارة الصحة، بأنه تقرّر خلال الصيف الحالي منع السباحة في 28 شاطئاً لكونها تشكل خطراً على صحة المصطافين.

ومن بين الشواطئ الممنوعة شاطئ «حلق الواد» في العاصمة تونس نظراً لارتفاع نسب التلوث، إضافة إلى 16 شاطئاً في محافظة بن عروس، حيث تسكب العديد من المصانع مواد ملوثة في البحر، ومنعت الوزارة السباحة في شاطئ بمحافظة نابل، وفي ستة شواطئ بمحافظة بنزرت، وشاطئ بمحافظة سوسة وعدة شواطئ في محافظة قابس.

وأغلب الشواطئ الممنوعة تقع في مناطق قريبة من المصانع التي تسكب مواد ملوثة في البحر من دون معالجة، رغم تأسيس الديوان الوطني للتطهير المكلّف بإدارة خدمة الصرف الصحي ومقاومة كل مصادر التلوث البحري، والذي لا يملك التعامل مع تلك الأوضاع الكارثية للشواطئ بسبب عدم امتلاك الموارد البشرية واللوجستية والمادية للقيام بمعالجة مياه الصرف الصحي.

وجاء تحديد قائمة الشواطئ في إطار الوقاية من المخاطر الصحية المرتبطة بالسباحة في البحر، وتشمل الشبكة الوطنية لمراقبة مياه الشواطئ 539 نقطة مراقبة، موزعة على كامل الشريط الساحلي.

وأكدت وزارة الصحة أنها «أعلمت السلطات الجهوية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع السباحة في الشواطئ المذكورة، والحد من تلوث مياه البحر، داعية مرتادي الشواطئ إلى الامتناع عن ارتياد الشواطئ الملوثة، وتجنب السلوكيات التي يمكن أن ينجم عنها تلوث مياه البحر».

يؤكد عبد الرحمن العوني (55 سنة) أنّه يرتاد منذ سنوات شاطئ حلق الواد، وقد لاحظ تغير لون مياه البحر بعد انتشار المطاعم والمقاهي التي تسكب مياه الصرف مباشرة في البحر. مضيفاً: «رغم شكاوى الأهالي، ومطالبتهم بإيجاد حلول لتلوث البحر، وإجبار المطاعم والمقاهي على ربط قنواتها بقنوات الصرف الصحي، والأزمة تفاقمت خلال السنوات العشر الأخيرة، لكن لا يزال الشاطئ يستقبل مئات المصطافين يومياً كونه قريب من العاصمة ومن وسائل النقل».

تعيش رقية في منطقة دار شعبان الفهري بمحافظة نابل، ورغم منع السباحة في شواطئ المنطقة منذ ثلاث سنوات، لكنّها ترتاد مع عائلتها ذلك الشاطئ رغم التحذيرات، ورغم ملاحظتها تغيّر لون مياه البحر مقارنة بالسنوات السابقة، وذلك بسبب انتشار مصانع لإنتاج المواد الغذائية بالقرب من البحر، وتقول: «تعود أغلبنا على السباحة في هذا الشاطئ، والتنقل إلى شواطئ أخرى مكلف». وتشهد العديد من الشواطئ حوادث غرق مصطافين، وكشفت أجهزة الدفاع المدني أنّ عدد الغرقى بالشواطئ التونسية بلغ خلال الفترة من 1 مايو/أيار إلى غاية 17 يونيو/حزيران الماضي، أكثر من 20 غريقاً، كان أغلبهم بشواطئ محافظة نابل التي سجلت سبع وفيات، تلتها محافظة مدنين بأربع وفيات، بينما سجلت الفترة نفسها من عام 2023، ثلاث حالات غرق فقط، كما بلغ عدد الأشخاص الذين تمّ إنقاذهم 47 شخصاً، مقارنة مع سبع حالات فقط في العام الماضي.

وقفات احتجاجية

شهدت العديد من الجهات في فترات مختلفة وقفات احتجاجية نظمها الأهالي بدعم من منظمات وجمعيات بيئية للمطالبة بإيجاد حلول لارتفاع نسب التلوث البحري، خصوصاً في الشواطئ القريبة من التجمعات السكنية، التي حُرم السكان السباحة فيها، بسبب التلوث، وشهدت عدّة شواطئ نفوق كائنات بحرية بسبب التلوث.

تحقيق

لا مكان متوفرا للنزوح في المنطقة شمالي قطاع غزة ومدينة غزة، فالدمار والركام في كل مكان، وغالبية المنازل مدمرة، كلياً او جزئياً، ومدارس الإيواء مكتظة تماما، لكن الاحتلال يواصل إجبار السكان على المغادرة

أوامر الإخلاء
تهجير سكان المنطقة الشمالية إلى غرب مدينة غزة

غزة ـ **امجد ياغي**

أجبر الاحتلال الإسرائيلي من شدة القصف المتواصل سكان الأحياء القريبة على حي الشجاعية وحي التفاح، خصوصا من سكان منطقة الدرج ومنطقة التفاح الغربية بمدينة غزة، على النزوح من جديد، ومن بينهم عائلات إلى مناطقها مؤخراً، وعلى الانسحاب الجزئي من بعض تلك المناطق لعدم وجود أماكن إيواء كافية في المناطق التي نزحوا إليها في السابق، فضلاً عن عدم الحصول على مساعدات إنسانية تكفيهم للبقاء على قيد الحياة.

كذلك كانت طائرات الاحتلال الإسرائيلي قد أسقطت، في نهاية مايو/ أيار الماضي، مناشير جديدة تأمر سكان مناطق شمال غربي قطاع غزة بالمغادرة فوراً إلى منطقة غربي مدينة غزة، وذلك بالتزامن مع عمليات الاحتلال المستمرة على المنطقة الشمالية، ما يعني محاولة حشر معظم سكان المنطقة الشمالية المحاصرة في مكان واحد وبقوا فيها من دون عودة إلى مناطقهم لغاية اليوم. ونزح الكثير من سكان المناطق التي تعرضت للتهديد، مثل السلاطين والعطاطرة وحي الكرامة ومنطقة مشروع عامر ومنطقة أرض الغول وأرض عنان وغيرها من المناطق التي حددها الاحتلال بالخريطة الظاهرة في المناشير.

وغالبية المناطق التي وجه الاحتلال إلى سكانها أوامر مغادرة هي أراض زراعية، وأخرى تضم شاليهات سياحية في شمال القطاع وأخرى في شرق مدينة غزة قريبة من الأسواق ومناطق مدمرة كان الغزيون فيها يسبب حشر جميع سكان المناطق في منطقة غرب مدينة غزة وهي لا توجد فيها مساحات، لكن تركز فيها البناء السكني خلال السنوات الأخيرة في ظل الكثافة السكانية العالية في مناطق المخيمات ومراكز المدن، وانشئت فيها مئات المباني السكنية عبر نظام الأقساط للموظفين، والمشاريع الشبابية. بينما المنطقة التي نزحوا إليها في غرب غزة من أكثر المناطق التي تعرضت للتدمير، وكانت قبل السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي من بين الأكثر اكتظاظا في القطاع، وفيها عدد من أبرز معالم مدينة غزة الحيوية، وتضم أحياء النصر والشيخ رضوان والرمال ومخيم الشاطئ ومنطقة مجمع الشفاء الطبي، ومعظم تلك الأحياء تعرضت للاجتياح والقصف، وشوارعها مغلقة بسبب انتشار الركام الناتج عن تدمير مربعات سكنية كاملة.

ورغم الدمار الكبير في تلك المناطق، خصوصاً في حي الكرامة شمالي قطاع غزة، فضل العديد من السكان العودة إلى منازلهم المتضررة هرباً من الاكتظاظ الشديد في مدارس وكالة أونروا، وتفادي التنقلات اليومية من أجل الحصول على ما يلزمهم من الغذاء والمياه والأدوية.

هربت أسرة عماد بعلوشة (40 عاماً) من حي الدرج، شرقي مدينة غزة، نتيجة القصف المتواصل على المنطقة وإجبار الاحتلال لهم عبر الاتصال على هواتفهم وأوامر إخلاء المنطقة، ولم يكن أمامهم سوى المنطقة الغربية لمدينة غزة، لكنه كالجميع كان يردد «وين نروح» إذ إن المنطقة مدمرة ويطلب الاحتلال منهم التوجه إليها فوق أنها مدمرة ومنعدمة في المقومات الحياتية بالكامل.

يقول بعلوشة لـ«العربي الجديد»: «هرب عدد من أقاربي مؤخراً عندي بعد العملية على حي الشجاعية، لكننا وإياهم نزحنا الى منطقة وسرنا في الشوارع في المساء ونحن نتعرض لجروح بسبب تدمير الشوارع، ولا يوجد مكان لاستقبالنا فالمدارس أساساً ممتلئة منذ أكثر من شهر بعد عملية جباليا وإخلاء شمال القطاع بعدد من المناطق، وها نحن الآن في الشارع، وضعنا بعض نسائنا رفقة نساء في إحدى المدارس، وخرج الرجال معنا، ولا نعرف إلى أين نذهب. الكل محشور في هذه المنطقة ونسأل متى تنتهي الحرب».

نزح حمدي مطر (35 سنة) عدة مرات إلى مدارس في شمال القطاع، ومدارس في قلب مدينة غزة، إلى درجة أنه لا يتذكر عدد مرات نزوحه من كثرة تنقلاته المفاجئة، وقد نجا من عدة مجازر إسرائيلية، أخطرها كانت على مدرسة آدس بن مالك في منطقة الصفطاوي، ومن اقتحام مجمع الشفاء الطبي في مارس/ آذار الماضي، وقد اعتقل الاحتلال عدداً من أفراد عائلته في جنوب القطاع، ثم أفرج عنهم لاحقاً بعد تعريضهم للتعذيب. يعيش مطر حالياً في منزل العائلة الذي تعرض لأضرار جزئية، والذي يضم أربع أسر بداخله. ويقول لـ«العربي الجديد»: «في كل مرات النزوح كان الركام الذي يملأ شوارع الحي يعرضنا لجروح وإصابات، وعندما عدنا جرحت أقدامنا أيضاً، لكننا راضون بالجروح التي أصبنا بها، فهي لا تقارن بالجروح الموجودة في قلوبنا. عدت فوجدت المنزل عبارة عن جدران فقط من دون أبواب أو نوافذ أو أثاث، والآن يطالبوننا بالخروج من جديد من الركام إلى ركام أكبر في غرب مدينة غزة».

يضيف: «دمر الاحتلال المنطقة، وهجر سكانها منذ الشهر الأول للعدوان عبر القصف العشوائي، كما دمر أجزاء من مستشفى الكرامة التخصصي الذي يبعد عن منزلي مئات الأمتار فقط، وعندما عدنا، لم يكن يوجد أي دليل على الحياة في المنطقة، فقد نسفوا كل شيء، ولم يتبق سوى هياكل المنازل المدمرة والركام. نريد أن نبقى في منازلنا حتى لو كانت متضررة، لكنه جرى تحذيرنا بالإخلاء، وفي المنزل عشرة أطفال، وهم أمانة في أعناقنا، لذا يجب أن ننزح حتى نحميهم».

يبحث مطر عن مكان يؤويه عند النزوح إلى غرب مدينة غزة، وهو يعرف أن جميع المدارس في حي النصر ممتلئة بالنازحين، وقرر السير إلى مخيم الشاطئ، حيث توجد عشرات الخيام في وسط ساحة مدرسة تابعة لوكالة أونروا، ربما يجد فيها مكاناً.

وقال المفوض العام لوكالة أونروا فيليب لازاريني إن عمليات الوكالة لا تزال متوقفة في المنطقة الشمالية التي تشكل محافظة شمال القطاع ومدينة غزة، والتي يصنفها الاحتلال «منطقة قتال»، وتؤكد الوكالة في تقاريرها المتكررة أنه لا يوجد مكان آمن يذهب إليه الناس في قطاع غزة، سواء في الشمال أو الجنوب، وأنه على مقربة من الشهر الثامن من العدوان الإسرائيلي، قتل 200 موظف في «أونروا» أثناء ممارسة أعمالهم الإغاثية والخدمية في مراكز الإيواء، وإن 190 من المقار والمراكز دمرت جزئياً أو كلياً، بينما يعيش نحو نصف مليون نسمة في المباني المدمرة أو المتضررة كثيراً في قطاع غزة.

من جهته، نزح محمد العطار (37 سنة) من منطقة الشطاطرة مع أربعة من أبنائه إلى مخيم الشاطئ أيضاً، وهم من تبقوا معه بعد نزوح غالبية أفراد أسرته سابقاً إلى مناطق جنوب القطاع. ويشير إلى أن جميع أشقائه نزحوا جنوباً، لكنه رفض النزوح، وقرر البقاء بالقرب من منزل العائلة وأرضها الزراعية، مؤكداً أن الاحتلال أحرق الأرض الزراعية، ودمر بئر المياه ومعدات ضخ المياه والمحراث.

عندما عاد العطار إلى أرضه الزراعية، وجد كيساً من حبوب البذورة وحبوب خضراوات أخرى، فقام بتجهيز الأرض لزراعتها، ثم بدأ بإزالة الركام وإعادة تأهيل إحدى غرف المنزل حتى تبقى فيها أسرته، لكنه سرعان ما تلقى التهديد بالمغادرة، فنزح مجدداً إلى غرب مدينة غزة، وحين وصل إلى حي النصر، وجد عدداً من النازحين يقيمون في منازل شبه مدمرة، فتابع السير وصولاً إلى قلب مخيم الشاطئ.

يقول لـ«العربي الجديد»: «كل شيء تقريباً في منطقتنا مدمر، سواء كلياً أو جزئياً، ونسبة الدمار الكلي أكبر من الجزئي، وعودتنا كانت لأننا نريد البقاء في أرضنا، وزراعتها. واجهت الجوع خلال الأشهر الماضية، وابني دخل المستشفى أكثر من مرة بسبب سوء التغذية، والبقاء في أرضي ومنزلي أفضل من النزوح. بكيت لحظة الإخلاء أمام أبنائي، وقد كنت لهم الأب الذي لا يهزم، وقد سرت حافي القدمين حتى وصلنا إلى منطقة غرب غزة، ولا يوجد فيها سوى الركام، وتابعت السير إلى مخيم الشاطئ، وها نحن معرضون للموت الذي يحاصرنا من كل مكان، ما بين القصف والجوع والعطش، وما يقلقني أن يدمر الاحتلال الغرفة التي قمت بترتيبها لتؤوي عائلتي، أو موت النباتات التي زرعتها أخيراً، وأتمنى أن أعود إليها سريعاً». وتستمر حركة النزوح من شمال قطاع غزة، خصوصاً من مخيم جباليا وعدة مناطق في بلدة بيت لاهيا بعد العمليات الإسرائيلية الأخيرة، وذلك بعد أن دمر الاحتلال العديد من منازل العائلات التي قررت الصمود وعدم مغادرة مناطقها، قبل أن يضطر عدد منهم إلى النزوح من أجل الحفاظ على حياة أطفالهم، وكانوا مجبرين على متابعة السير إلى غرب مدينة غزة في ظل تقييد الحركة في شوارع من بينها شارع الرشيد، لكن أثناء عودتهم مع انتهاء العملية العسكرية على مخيم جباليا الشهر الماضي، وجد الكثيرون أنهم من دون منزل، لذا عادوا إلى منطقة غرب مدينة غزة.

وصل سائد النونو إلى إحدى مدارس حي النصر القريبة من منطقة مجمع الشفاء الطبي غرب مدينة غزة، وقرر البقاء فيها رغم الدمار الذي حل بالمنطقة كلها، وهو من بين عدد كبير من العائلات التي توجد في المنطقة بعد أن امتلأت مدارس حي النصر وحي الشيخ رضوان بالنازحين.

كان النونو (50 سنة) يقيم في منزل شقيقه المدمر جزئياً بمنطقة السلاطين منذ تدمير منزله ومنزل والده بالكامل، وهو مصاب منذ نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، ولا يملك أدوية لعلاج إصابته في الرأس وحروق في أسفل صدره، وخضع للعلاج آخر مرة قبل بدء العملية الإسرائيلية على شمال القطاع في مستشفى كمال عدوان، لكنه حالياً يحتاج إلى متابعة طبية مستمرة بعد أن قاقم النزوح الأم رأسه، وسبّب مضاعفات والتهابات بالحروق.

يقول سائد لـ«العربي الجديد»: «لا نريد النزوح من موت إلى موت. عدد من أصدقائي استشهدوا خلال رحلة النزوح إلى مدينتي خانيونس ورفح، وعندما عدت إلى منزلي وجدته مدمراً، فبقيت في منزل شقيقي المدمر جزئياً لأنني كنت أحتاج إلى الراحة، فهناك خطر على حياتي بسبب الإصابة، والآن أعيش النزوح للمرة العاشرة تقريباً، وأخاف أن أفقد حياتي، ويصبح أبنائي الستة أيتاماً».

تعرضت غالبية منازل مدينة غزة للتدمير (داود ابو الكاس/ الأناضول)

282
هو عدد أيام الحرب المستمرة التي يشنها الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة منذ شهر أكتوبر/ تشرين الأول الماضي.

عاد كثر إلى منازلهم المتضررة هرباً من الاكتظاظ في المدارس

تستمر حركة النزوح من شمال قطاع غزة، خصوصاً من مخيم جباليا

أسباب عديدة لانقطاع الكهرباء في ليبيا

عادت أزمة انقطاع الكهرباء إلى مدن في ليبيا ومناطقها، في وقت تحاول فيه الحكومتان في الغرب والشرق مكافحة أسباب الأزمة

طرابلس ـ **اسامة علي**

تشهد غالبية أحياء مدينة بنغازي، ثاني أكبر مدن ليبيا، انقطاعاً مستمراً في الكهرباء حتّم عودة سكانها إلى الاستعانة بمولدات الكهرباء المنزلية لإنارة بيوتهم ومحلاتهم وتشغيل الأجهزة المستخدمة في حياتهم اليومية. وأعلنت الحكومة المكلفة من مجلس النواب في الشرق أن شركة تنفذ مشاريع لبناء جسور الحقت ضرراً بخط رئيسي للتغذية بالكهرباء في بنغازي، ما أخرج 15 وحدة تغذية فرعية من الخدمة. وشكلت الحكومة فريقاً للتحقيق في الواقعة وتحديد مكان العطل، ثم أعلنت استقدام خبراء من الخارج لإصلاح الأعطال، ووعدت بعودة الكهرباء إلى بنغازي في وقت قريب. وخلال فترة سابقة انقطعت الكهرباء لأيام عن غالبية أحياء بنغازي بسبب حريق اندلع في محطة رئيسية للكهرباء. ورغم سيطرة فرق الدفاع المدني على الحريق استغرقت الجهود التي بذلت لإعادة التيار الكهربائي وقتاً غير قليل. وطالبت الحكومة في الشرق الوزارات والأجهزة التابعة لها بعدم إعطاء أي إذن للجهات العامة والخاصة لتنفيذ أعمال حفريات أو صيانة إلا بعد التنسيق مع مندوب الشركة العامة للكهرباء، ومراجعة الجهات المختصة في وزارتي الاتصالات والموارد المائية من أجل تجنّب اعتراض الحفريات مسارات كوابل الكهرباء أو الاتصالات، وأيضاً شبكات المياه والصرف الصحي. كما طالبت الحكومة وزارة الداخلية بتفعيل دوريات الحرس البلدي والشرطة الزراعية لاتخاذ كل ما يلزم لضبط أية مخالفات لتعليماتها، وتأكيد حصول الشركات العامة والخاصة على التصاريح اللازمة للحفر، خاصة في مواقع الطرقات العامة.

وفي العاصمة طرابلس، انقطعت الكهرباء فترات متفاوتة في مناطق عين زارة بسبب تعدي شركات تنفذ مشاريع لتشييد طرقات على خطوط إمدادات الكهرباء. وشمل ذلك أيضاً مدن زليتن شرق طرابلس، وطبرق (أقصى شرق)، بسبب خروج محطات لتوليد الكهرباء خروجاً طارئاً عن الخدمة. وتتزامن هذه الانقطاعات مع ارتفاع درجات الحرارة خلال موسم الصيف الحالي، ما يحتم لجوء مواطنين كثيرين إلى الاصطياف في مناطق مجاورة بين حين وآخر.

يقول الناشط المدني عقيلة الأطرش لـ«العربي الجديد»: «يشهد حي فينيسيا وسط بنغازي انقطاعاً لساعات معدودة يومياً بسبب وجود مساكن غالبية المسؤولين الحكوميين فيه، بينما تعاني أحياء أخرى انقطاعاً مستمراً لفترات أطول». من جهته، يتحدث حاتم العايب، وهو مهندس صيانة في الشركة العامة للكهرباء، لـ«العربي الجديد»، عن أن «أسباب انقطاع التيار الكهربائي لا تتعلق بقدرات شركة الكهرباء بعدما تجاوزت العوائق التي كانت تسبب انقطاع الكهرباء خلال السنوات الماضية، بل بتعدي شركات مكلفة بتنفيذ مشاريع طرقات وجسور وإجراء صيانات، بطريقة غير مقصودة، على خطوط نقل الكهرباء الرئيسية والفرعية».

لكن العايب يستدرك بأن «هناك علاقة غير مباشرة لشركة الكهرباء بالأعطال هذه السنة باعتبارها لا تملك خرائط كهربائية تحتاج إليها شركات الصيانة والمواصلات لتفادي التعديات والقطع غير المقصود لخطوط نقل الكهرباء، وغياب هذه الخرائط والتدابير الاحتياطية من مسؤولية الحكومات». ويقول مصباح أبحيري، أحد سكان حي الفرناج بطرابلس، لـ«العربي الجديد»: «غابت الكهرباء 4 أيام عن أحياء في المنطقة بسبب تعدي شركة مكلفة ببناء طرقات على خط إمداد الكهرباء، وأبدى الأهالي تذمراً واسعاً من تسبب الأعطال في إرباك حياتهم اليومية، علماً أن محلات ومتاجر توقفت عن العمل بالكامل، وحصلت أخرى على الكهرباء لثلاث أو أربع ساعات فقط قبل أن تقفل أبوابها». وخلال السنوات الماضية شهدت ليبيا أزمة كهرباء خانقة كانت تزداد حدتها مع دخول مواسم الصيف، لكن حكومة الوحدة الوطنية في الغرب نجحت في معالجة الأزمة وإنهاء برامج طرح الأحمال.

وفيما عرض رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة خلال زيارته القاهرة أخيراً مساعدة مصر في تجاوز أزمة الكهرباء يعلّق الأطرش بالقول: «واضح أن الأمر يتعلق بالمناكفة السياسية وأن الدبيبة يوجه رسالة داخلية تفيد بأن حكومة الوحدة الوطنية تخطت أزمة الكهرباء الى حدّ امتلاك القدرة على معالجتها في مصر، في وقت تعجز حكومة بنغازي عن حل الأزمة». يضيف: «لم تتوقف المتاجرة السياسية في معاناة المواطن وأزماته، وهذا مؤشر مقلق يؤكد أن حاجة المواطن الأساسية إلى الكهرباء باتت ورقة في يد المتصارعين يستخدمونها في أي وقت لضغط بعضهم على بعض من أجل تحقيق مكاسب».

تذمر واسع من انقطاع الكهرباء في بنغازي (محمود تركية/ فرانس برس)

عالجت حكومة الوحدة الوطنية أزمة الكهرباء نسبياً في الغرب (محمود تركية/ فرانس برس)

ريم السالم: المرأة ضحية شبكات الدعارة العالمية وتنبغي حمايتها

ترى المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالعنف ضد النساء، ريم السالم، أن العنف السائد في أنظمة شبكات الدعارة العالمية يمارس عبر آليات تجارية تترافق مع أفعال إجرامية صريحة كالاغتصاب والإدمان على المخدرات، فضلاً عن تعرض بعض النسوة للخداع والاحتيال والسرقة من القوادين الذين يبتزونهن عبر ديون وسندات لا يستطعن تسديدها من خلال الأجر الضئيل الذي يتقاضينه. وتوضح السالم في مقابلة مع «العربي الجديد»، أن أشكال العنف لا تتوقف عند العنف اللفظي، والممارسات الجنسية القاسية والمهينة، بل تصل أحياناً إلى القتل، مشيرة إلى أن التقرير الأممي الصادر في هذا السياق قوبل بصدى عالمي إيجابي، إذ انطوى على مقاربات جديدة في تناول الدعارة بوصفها نظام استغلال جنسي، ينطوي على عنف يقترب من التعذيب الذي تُحرّمه القوانين الدولية، ورغم أن القوانين واتفاقيات حقوق الإنسان لم تخصص للدعارة تشريعات منفصلة، إلا أنه ينبغي التركيز على ضرورة عدم تجريم النساء ضحايا هذا العنف المنظم.

المقررة الأممية المعنية بالعنف ضد النساء ريم السالم (محمد سلمان)

بيروت ـ **سامية عيسى**

تؤكد المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالعنف ضد النساء، ريم السالم، أن العنف السائد في أنظمة شبكات الدعارة العالمية يمارس عبر آليات تجارية تترافق مع أفعال إجرامية صريحة كالاغتصاب والإدمان على المخدرات، فضلاً عن تعرض بعض النسوة للخداع والاحتيال والسرقة من القوادين الذين يبتزونهن عبر ديون وسندات لا يستطعن تسديدها من خلال الأجر الضئيل الذي يتقاضينه. وتوضح السالم في مقابلة مع «العربي الجديد»، أن أشكال العنف لا تتوقف عند العنف اللفظي، والممارسات الجنسية القاسية والمهينة، بل تصل أحياناً إلى القتل، مشيرة إلى أن التقرير الأممي الصادر في هذا السياق قوبل بصدى عالمي إيجابي، إذ انطوى على مقاربات جديدة في تناول الدعارة بوصفها نظام استغلال جنسي، ينطوي على عنف يقترب من التعذيب الذي تُحرّمه القوانين الدولية، ورغم أن القوانين واتفاقيات حقوق الإنسان لم تخصص للدعارة تشريعات منفصلة، إلا أنه ينبغي التركيز على ضرورة عدم تجريم النساء ضحايا هذا العنف المنظم.

تضيف: «عمل التقرير على تصحيح المصطلحات التي تحيط بنظام الاستغلال، مثل استخدام مصطلحات (ضحايا) والنساء المستغلات في الدعارة) عوضاً عن مصطلح (عاملات الجنس) اعترافاً بحجم الضرر الذي يلحق بهن، وبانتقاص حقوقهن الأساسية، وحقهن بالحماية والتعويض، كما استخدم التقرير مصطلح (مشتري الفعل الجنسي) للإشارة إلى أولئك الرجال الذين يشترون الأفعال الجنسية، والذين يتعين توجيه الوصم وإسناد المسؤولية الجنائية إليهم باعتبارهم مرتكبي الجريمة الحقيقيين. لطالما قيل إن الدعارة هي أقدم مهنة في التاريخ، لكن هذا غير صحيح، فمن يعتبر الدعارة عملاً يجب أن يعرف أنها ليست كذلك، بل هي نوع من العنف والاستغلال». تتابع المقررة الأممية: «هذا النقاش يتناقض مع فكرة أن الدعارة مهنة شرعية، وبعض الدول الأوروبية تسعى إلى شرعنتها قانوناً، فيما ترفض شرعنتها دول أخرى، من بينها الدول العربية والإسلامية، التي تعتبرها أفعالاً جرمية، لكنها تعاقب النساء وحدهن، بينما الرجال المنخرطون في هذه الجريمة يفلتون غالباً من العقاب بسبب النظام الذكوري المسيطر. المرأة ضحية، واضطرار النساء إلى ممارسة الدعارة يرجع إلى ظروف غاية في الصعوبة، تجعلهن يقبلن هذا النوع من الجنس القسري، وبينهن ضحايا لنزاعات مسلحة، أو فقر مدقع، ومهاجرات ولاجئات يفتقدن المأوى والحماية، وأخريات عرضة لشتى أنواع الانتهاكات، حتى من أزواج أو أقارب يجبرونهن على ذلك». وتقول السالم: «حين صدر التقرير لم تكن منظمات حقوق الإنسان الأممية تفكر على هذا النحو، ولذلك لم يتم ربط إشكالية الدعارة باتفاقيات حقوق الإنسان، أو مكافحة التمييز ضد النساء والفتيات، ولم تخصص تشريعات لمكافحة الدعارة كنظام استغلال جنسي يطاول الإناث، وإن كانت روح الاتفاقيات القائمة تسمح بذلك، والتقرير يسعى إلى إلغاء نظم الدعارة عبر وضع برامج حماية دولية ووطنية، وإشراك منظمات المجتمع المدني الدولية والإقليمية والمحلية».

لم تخصص القوانين تشريعات منفصلة لمكافحة الدعارة

التعامل مع الدعارة مهنةً شرعيةً غير مقبول كونها تضم افعالاً إجرامية

تتابع: «يتغذى نظام الدعارة من زيادة الطلب الذي يقدم عليه الرجال مشترو الأفعال الجنسية، خاصة مع تطور هذا النظام بعد انتشار (البورنوغرافيا) وتداول الأفلام الإباحية على نطاق واسع مع انتشار الإنترنت، وهي منتشرة بين الأطفال والقاصرين على حد سواء، وفي فئات عمرية تبدأ من سن السابعة، وتتسبب بالأضرار نفسها التي تتسبب بها الدعارة المباشرة، كما تشوه العلاقة بين الجنسين، وتجردها من إنسانيتها، كما أن النساء والفتيات اللواتي يظهرن في الأفلام الإباحية يتعرضن للخداع، ويجبرن على تمثيل المتعة المزيفة، والقيام بممارسات شاذة، وخطورتها أنها تجعل من الدعارة أمراً طبيعياً، ما يؤدي إلى آثار مدمرة». وتضيف السالم: «للأفلام الإباحية تأثير مباشر على العلاقات الزوجية، إذ تزيد من التوقعات، ويجنح الرجال إلى تطبيق ما يرونه فيها مع زوجاتهم، ما يتسبب بمزيد من العنف، فضلاً عن تركيز الأفلام الإباحية على الاعراق لزيادة الإثارة، ما يخلق عنفاً اجتماعياً، ويتسبب بزيادة حالات الاغتصاب والاستغلال الجنسي، وفي دول الشمال، يتضح أن غالبية المغتصبين من الشباب، والمغتصبات من القاصرات».

وتعتقد المقررة الأممية أن «التقرير مجرد بداية من أجل إلغاء نظام الدعارة»، وتعترف أن «القيام بعمل موضوعي في هذا الشأن صعب، إذ نتعرض للشيطنة بسبب الطرح، حتى من بعض النسويات ممن يفكرن سطحياً، والبعض يتهمنا بإفساد المجتمع لأننا نعتبر نساء الدعارة ضحايا، ونصف الخارجات من الدعارة بأنهن ناجيات. بينما البعض يعتبرهن مشاركات لأنهن راضيات ببيع أجسادهن لقاء بدل مادي، فيما يتجاهلون الأسباب والعوامل التي أدت إلى ذلك».

على جمل

جنوب كردفان
حياة بدائية لنازحي السودان

في منتصف يونيو/ حزيران الماضي، أعلنت منظمة الهجرة الدولية أن أكثر من عشرة ملايين شخص فرّوا من بيوتهم في السودان منذ اندلاع الحرب بين الجيش وقوات الدعم السريع في إبريل/ نيسان 2023.
وتؤكد كل المنظمات الدولية تفاقم الأزمة الإنسانية في بؤر الصراع الساخنة بالسودان، ومناطق النزوح التي يلفت فيها طغيان مظاهر الحياة البدائية وفقدان الخدمات الاعتيادية في المدن. وهذه حال الناس في كل البلاد اليوم مع استمرار القتال والتشرّد الذي يحتم تزايد التحذيرات الأممية والدولية لتجنيب ملايين كوارث المجاعة والموت جراء نقص الغذاء بسبب القتال الذي امتد إلى 12 ولاية من أصل 18 في البلاد.
في جنوب كردفان التي تحتضن عشرات آلاف النازحين بلغت المعاناة الإنسانية ذروتها في الأسابيع الأخيرة، فمناطقها الريفية التي لا تملك في الأصل مقومات استقبال عدد كبير من الناس، واجهت مشكلة فشل الموسم الزراعي هذا العام نتيجة قلة هطول الأمطار، وتعرضت لغزو الجراد في وقت تواجه ندرة في السلع الأساسية بسبب انقطاع الطرق جراء الحرب، ونهب قوات الدعم السريع محاصيل زراعية. يتحرك بعض النازحين على الجمال، ويمكث آخرون في بيوت من قش زاد عددها بتأثير الحرب، ويجلس بعضهم في ظلال الأشجار، ويتعلم أطفال في سهول، وتنقل نساء المياه بدلاء يحملنها فوق رؤوسهن. العودة إلى البدائية ليست خياراً في جنوب كردفان وجبال النوبة التي لم تعرف يوماً شيئاً من مظاهر الحضرية، وهي قليلة في السودان كله أصلاً.

(العربي الجديد)
(الصور: غي بيترسون/ فرانس برس)

تعليم أطفال

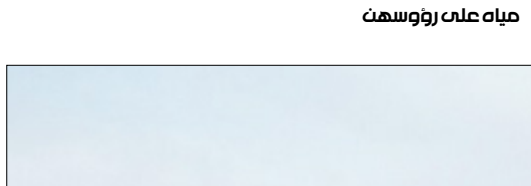
بين أشجار

مياه على رؤوسهن

بيوت من قش

مزروعات قليلة

طوابير نازحين